

مادة ٤ - يعين رئيس مجلس إدارة هيئة البريد عضواً في مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين كما يعين مدير عام المؤسسة المصرية العامة للتأمين عضواً في مجلس إدارة هيئة البريد .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره، ويصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير المواصلات كل منهما فيما يخصه القرارات اللازمة لتنفيذ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٦٧

بإعادة تشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - يعاد تشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة على الوجه الموضح بالكشف المرفق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٣ لسنة ١٩٦٧

بإدماج هيئة صندوق توفير البريد في هيئة البريد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير البريد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة تسكن بريد جمهورية مصر والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تشكيل مجالس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين والشركات التابعة لها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تدمج هيئة صندوق توفير البريد في هيئة البريد التي تتولى اختصاصات هيئة صندوق توفير البريد المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وتحمل عملها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات على ميزانية هيئة صندوق توفير البريد في ميزانية هيئة البريد .

مادة ٢ - تؤدي هيئة البريد حصيلة التوفير إلى صندوق الاستثمار وفقاً لما جاء بالبند ٣ من المادة ١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الصندوق المشار إليه .

مادة ٣ - تلتزم هيئة البريد في إدارتها لأعمال التوفير بتنفيذ سياسة إدارتها تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وتقوم المؤسسة المصرية العامة للتأمين بالمتابعة والإشراف على تنفيذ هذه السياسة .